واقع البحث العلمي في الجزائر

مولاي امحمد

أستاذ محاضر "ب" بجامعة وهران.

الملخص:

منذ أن بدأ الإنسان حياته على الأرض، وهو محاط بألغاز وظواهر واحتياجات يبحث عن تفسيرها، و معرفة مسبباتها، وسبل الوصول إليها، وكلما وصل إلى تفسير لغز، أو إدراك معرفة، أو اكتشاف مسببات ظاهرة ما، كلما ظهرت أمامه أشياء جديدة أكثر تعقيدا لما قبلها، مما يتطلب جهد فريق كامل للعمل سويا، بدلا من الجهد الفردي، نظرا لتشعب الظواهر، والزيادة في الاحتياجات من أجل الوصول إلى الهدف المطلوب، ولهذا فالبحث العلمي بدأ مع بداية الحياة، ومن هنا فإنه " يشكل القاعدة التي انطلقت منها مسارات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والتطورات العلمية، والثقافية عبر العصور"[1]، وبالتالي أصبح البحث العلمي بالنسبة للإنسان، عملية مستمرة، ومتجددة، ومتطورة، تعقد معها مفهوم البحث العلمي، واختلفت التعاريف بشأنه، نتيجة ارتباطه بالعلم والذي أصبغ عليه صفة التغيير، والتطور في نفس الوقت[2]، ويمر البحث العلمي في الجزائر بمرحلة مهمة، بالنظر إلى الدعم المالي الذي تقدمه الجهات الوصية، وإلى الأهداف الطموحة التي تسعى للوصول إليها، في ضوء الإنفتاح المعلوماتي الذي يحظى به الباحثون للإستفادة من مراصد المعلومات المتنوعة،وقد مر البحث العلمي في الجزائر بعدة مراحل، تغيرت معها هياكل، ومنظومة البحث العلمي ومنظومته، نتيجة للمحيط السياسي والإجتماعيوالإقتصادي الجزائري منذ الإستقلال.

1. البحث العلمي في الجزائر عشية الاستقلال:إنقسمت وحدات البحث العلمي بالجزائر المستعمرة، عشية الاستقلال، إلى صنفين أساسيين، يتعلق الصنف الأول بالمؤسسات المتخصصة، ويخص هذا الصنف المركز الوطني للبحث العلمي، ومحافظة الطاقة النووية، المركز الوطني للدراسات الفضائية وأخيرا، ديوان البحث العلمي والتقني، لما وراء البحر، أما الصنف الثاني، والمتعلق بالبحث الجامعي، فقد كان متمركزا في الجامعة الوحيدة، بالجزائر العاصمة، والتي كانت تضم مجموعة معاهد، مثل معهد الدراسات الشرقية، المنشأ عام 1933، ومعهد البحوث الصحراوية، عام 1937، تلاه معهد الدراسات الفلسفية، عام 1952، ومعهد الدراسات العرقية، عام 1956، وبالإضافة إلى هذه المعاهد المذكورة، فقد وجدت هيئات بحثية أخرى، تابعة لجامعة الجزائر، من بينها معهد أمراض

1 النعيمي طه تايه، المؤسسسات العلمية في الوطن العربي ودورها في نشاط البحث العلمي، في: المؤتمر العربي الأول: الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير من 21-23- ماي، الجزائر، 2000الجزائر:الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2000، ص.05.

2قموح ناجية، السياسة الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية ودورها في دعم البحث العلمي بالجزائر: دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية بالشرق الجزائري، رسالة دكتوراه، قسم علم المكتبات، قسنطينة، 2004، ص.349.

العيون، والمحطة المختصة في حيوانات البحر، التي تحولت فيما بعد إلى معهد المحيطات، وكذلك المرصد الفلكي، ومعهد الطاقة الشمسية، وأخيرا معهد الدراسات النووية، هذا الأخير ارتبط بـ" البرنامج النووي الفرنسي، الذي كان يهدف إلى التحكم النووي، وإجراء التجارب في الصحراء"، وبالإضافة إلى هذه المؤسسات البحثية، هناك معاهد أخرى، عرفت بالبحث التطبيقي، من بينها معهد باستور الجزائر، وهو فرع تابع لمعهد باريس، ومعهد الأرصاد الجوية وفيزياء الكون، وأخيرا مركز الأبحاث الزراعية، وما يمكن ملاحظته مما سبق، أن في هذه المرحلة، معظم مؤسسات البحث العلمي، كانت متمركزة بالجزائر العاصمة، ومرتبطة عضويا بالمؤسسات الفرنسية، وهي نتيجة للتطور والتقدم البحثي الفرنسي[1].

2. البحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 1971: لقد ارتبط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ارتباطا عضويا في الجزائر، بتطور الجامعة، منذ استرجاع الاستقلال الوطني، ومن المعروف أن الجزائر لم يكن يوجد بها عقب رحيل المستعمر الفرنسي سنة 1962، سوى جامعة واحدة، لا يزيد عدد خريجها في السنة الواحدة عن 100 شخص فقط، ففي سنة 1963 مثلا، لم يتخرج منها سوى 93 طالبا، بشهادات جامعية، من مختلف الفروع العلمية والأدبية، ولم تكن السياسة الوطنية وقتئذ، مهتمة بالتعليم الجامعي، بقدر ما كانت مهتمة بالتعليم الابتدائي، والثانوي، لأن نسبة الأمية غداة الاستقلال، كانت مرتفعة جدا في البلاد، إذ بلغت نسبة 85% من الرجال، ونسبة 97% من النساء[2]. وعرفت هذه الفترة، أنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي(CSRC)، عام 1963 بمساعدات مالية فرنسية، لمدة أربع سنوات، لكن يجب التذكير، أنه نظرا لكون كل الباحثين، كانوا فرنسيين، كانت كل المشاريع، تحت إدارة فرنسية، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تتعامل بإخلاص وسخاء، مع مؤسسات البحث العلمي، في الجزائر. وقد تميز البحث العلمي، في بداية الاستقلال، بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين، أما العدد القليل من الأساتذة الجزائريين، فقد أوكلت لهم مهمة التدريس، والتسيير الإداري، هذا ما جعل نشاط البحث العلمي يتوقف، بالرغم من محاولة إنعاشه سنة 1964، لكنها كانت مجرد أعمال فردية، تجسدت في مبادرات بعض الأساتذة الفرنسيين المتعاونين، ومن هنا يبدو واضحا، أن المسئولين الجزائريين كانوا منشغلين بالأوضاع الصعبة، التي تميز البلدان المستقلة حديثا، ولا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يحظى البحث العلمي بأولوية ما، وهذا ما يفسر على الأقل استمرار فرنسا، في تسيير هياكل البحث، والذي تجسد في إمضاء بروتوكول مشترك ثاني، في 16 مارس 1962، نتج عنه ميلاد منظمة التعاون الأعلى، لمدة أربع سنوات، ونتج عنها منظمة

1 عبد الكريم بن أعراب، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع.13، اكتوبر2003، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص.171.

2 عبد الكريم بوصفصاف، مخابر البحث العلمي في الجزائر تجربة رائدة، مجلة الحوار الفكري، ع.01، 2001، قسنطينة: مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، 2001، ص.22.

التعاون العلمي (OCS) لمدة أربع سنوات، بتمويل مشترك بين فرنسا، والجزائر التي بدأت تهتم بالبحث العلمي، حيث أن هذا الاتفاق قد أدرج الهياكل الجامعية، التي سمح لمسئوليها بموجب الاتفاقية، تقديم برامج بحث، لمنظمة التعاون العلمي، ومن هنا نستنتج أن هذه المرحلة، تميزت بهياكل البحث التابعة لوصايتين، وصاية جزائرية، وأخرى فرنسية، هذا من جهة، وغياب سياسة وطنية للبحث العلمي من جهة أخرى، وهو أمر طبيعي، نظرا لصعوبة المرحلة.

3. البحث العلمي في الجزائر من 1971 إلى 1983: إنتظرت الجزائر حتى عام 1970، لتعطي للتعليم العالي والبحث العلمي، مكانته في هيكلة وتنظيم الدولة، وذلك بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تأخر إنشاءها بثماني سنوات كاملة، بعد الاستقلال الوطني، كما ظلت شؤون التعليم العالي، تدار من قبل مديريات وزارة التربية الوطنية، مما أدى إلى تأخر حركة البحث العلمي في الجزائر، غير أن سنة1971 قد فتحت الأمل على صعيد البحث العلمي، بإحداث إصلاحات جديدة، متطورة في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، استهدفت الإسراع في توفير الإطارات، والحرص على رفع مستوى التكوين والبحث، فتم تكثيف البرامج، ورفع ساعات الدراسة، حتى وصلت أكثر من32 ساعة في الأسبوع، وتم فتح الجامعة، على اهتمامات القطاع الاقتصادي، والاجتماعي، واكتشاف واقع المحيط الخارجي، كما أنشئ سنة 1972 المجلس المؤقت للبحث العلمي(SPRS)، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي سنة 1973 عرف البحث العلمي، ميلاد الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS)، عوضا عن المجلس المؤقت للبحث العلمي (SPRS)، تبعه عام 1974 إنشاء المركز الجامعي للأبحاث والإنجازات(CURER) في مدينة قسنطينة، وإهتمام الجزائر بالبحث العلمي في هذه الفترة، يطرح عدة تساؤلات، عن جدول الهياكل، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث اختارت الجزائر، انطلاقا من سنة 1967 الشروع في العمل بالمخططات التنموية، كان أولها المخطط الثلاثي 1967-1969، ثم المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، واتضحت من خلال هذه المخططات، الخيارات الاقتصادية الجزائرية، التي ارتكزت على أقطاب النمو، ومكانة الاستثمارات في قطاع الصناعة. هذا الخيار اعتمد شراء معامل، ذات مستوى تكنولوجي عالي، وتركيبها في الجزائر، حيث أوكلت هذه المهمة، إلى الشركات الأجنبية، منها الشركات الفرنسية، والايطالية والألمانية، هذا الخيار استدعى تكوين عدد كبير من الكوادر الوطنية، وهو الدور الذي كلفت به الجامعة[1]، إلا أن البحث العلمي الذي كان قائما في هذه الفترة، ظل محصورا في إطار انجاز الرسائل الجامعية، في الطور الأول والثاني، وكان عدد الأساتذة الباحثين الجزائريين، يعد على أصابع اليد، حيث حتمت حالة الشغور، التي وصفت بها مختلف

1 عبد الكريم بن أعراب، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، المرجع السابق، ص. 174

القطاعات بعد الاستقلال، على الجزائر، اللجوء إلى الاستعانة بالتعاون، خاصة في مجال التعليم العالي، حيث تم التعاقد مع عدد كبير من الأساتذة الفرنسيين، وأساتذة المشرق، جلهم من مصر، والعراق وسوريا، لتكوين أساتذة التعليم الثانوي، والإطارات التي تزايد عليها الطلب، من طرف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية التي كانت تتهافت على الطلبة، بدأ من السنة الأولى جامعي، لإمضاء عقود عمل مبكرة، بمنحهم شبه أجور مغرية، ومع ذلك كله، فقد استطاعت المنظمة الوطنية للبحث العلمي(ONRS)، منذ تأسيسها حتى حلها سنة 1983، وبالرغم من الصعوبات المادية التي واجهتها، أن تنجز109 برنامج بحث علمي، وتاطير200 رسالة جامعية، ونشر 2340 مقالة علمية كما سجلت جامعة الجزائر، وهي أقدم جامعة، مناقشة أول رسالة دكتوراه عام 1968، ثم تلتها واحدة عام 1969، ورسالة دكتوراه أخرى، عام 1970 ثم خمسة رسائل، في 1971 وستة عام 1972، أما جامعتا وهران، و قسنطينة فلم تنطلق بهما الدراسات العليا، حتى عام 1977، ومن هنا نستنتج أن في هذه الفترة، لا يمكن أن نتكلم عن البحث العلمي، ما دامت الموارد البشرية لذلك، تكاد تكون مفقودة، ومن هنا محاولات تنظيم البحث العلمي، خلال هذه الفترة، لم تكن مسايرة للموارد الحقيقية، المتاحة وإنما يمكن إدراجها، ضمن القرارات السياسية الطموحة.

4. البحث العلمي في الجزائر من 1983 إلى 2012:عرفت مرحلة الثمانينات في الجزائر، ظروفا خاصة، تميزت على الصعيد السياسي، بتغيير في هرم السلطة، أما في مجال البحث العلمي، فقد شهد عدة تغيرات، حيث بعد حل الديوان الوطني للبحث العلمين سنة1983 تم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني، عام 1984، وهي المحافظة الثانية بعد التي أسست سنة 1982، وفي سنة 1985 تم إنشاء مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)[1]، ومركز البحث لتطوير الدراسات الأكاديمية (CREAD)، علاوة على إنشاء 51 وحدة بحث، تبنت في إطارها 400 مشروع بحث، في مجالات مختلفة، وبعد ثلاثة سنوات، أي 1986 عرف عدد الباحثين، ارتفاعا ملحوظا، سواء من خريجي الجامعات الوطنية، أو العائدين من الخارج، بعد تكوينهم في جامعات عربية، وأجنبية عديدة، وتماشيا مع هذه الأعداد المتزايدة، من الخرجين الجامعيين، أنشأت المحافظة السامية للبحث (HCR) لدى رئاسة الجمهورية، فتبلور البحث العلمي، وأضحى عدد الباحثين الجزائريين، في الفترة مابين 1986-1989 يقدر بـ 2700 باحث، وعرفت الجامعة الجزائرية والبحث العلمي، منذ هذه الفترة تطورا جديدا، فألغيت كتابة الدولة سنة 1993، وأسند البحث العلمي، إلى وزارة التعليم العالي، كما أدخلت طرق، وأساليب ومناهج متطورة، في تنظيم البحث العلمي والجامعة، ولكن بالرغم من تميز البحث

1 وزاني محمد، مسيرة مؤسسة للبحث العلمي: مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، في: البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، الشارقة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص.203.

العلمي بالهزل، والتفرق والتشتت،خلال الفترة الواقعة ما بين 1993-1998، حيث تمثل هذه الفترة، قمة الأزمة السياسية في الجزائر، بدأ قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يسترد مكانته، ويدعم قواعده، منذ سنة 1998، حيث بدأت مرحلة التمركز، والتوحيد تبرز جليا في التنظيم، والتقنين والتسيير، لإنجاز برنامج وطني مسطر، على خمس سنوات، وفي هذا السياق، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (ANDRU)، وتسهر هذه الوكالة، على وضع وتحقيق مرونة جديدة، في تسيير وتنظيم البحث العلمي، لتحقيق الأهداف المسطرة، في البرامج الوطنية للبحث[1]، والوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي، في ميدان الصحة (ANDRS)، كما تميزت هذه الفترة بإصدار قانون البرنامج الخماسي، سنة 1998، والقانون المتضمن تأسيس المخابر، ووحدات البحث سنة 1999، وبهذا ظل البحث العلمي الجامعي في الجزائر، حتى سنة 2000 يمثل نسبة 95% من كل النشاط العلمي، في البلاد، ولم يعرف إهتماما متزايدا، إلا في أواخر الألفية الثانية، عندما توفرت الإطارات الوطنية، ذات الكفاءات، وشعرت بضرورة الأخذ بهذا الاختيار، في كافة المجالات، وعلى مستوى كل الأصعدة الوطنية، وفي إطار هذا المنظور الجديد، والنظرة المتفتحة لأسباب الرقي، والتقدم العلمي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، نشأت مؤسسات علمية جديدة، في مختلف العلوم والتكنولوجيا، أطلق عليها اسم مخابر البحث، وارتفع عدد الباحثين من 2000 باحث، عام 1997 إلى 1500 باحث، عام 2005، في حين انتقل عدد الأساتذة الباحثين، من 3500 إلى 12000 خلال نفس الفترة، بعد إنشاء 596 مخبرا في الجامعات[2]، وظل البحث العلمي الجامعي في الجزائر، حتى سنة 2000 يمثل نسبة 95% من كل النشاط العلمي في البلاد، ولم يعرف إهتماما متزايدا إلا في أواخر الألفية الثانية، عندما توفرت الإطارات الوطنية ذات الكفاءات، وشعرت بضرورة الأخذ بهذا الإختيار في كافة المجالات، وعلى مستوى كل الأصعدة الوطنية، وفي إطار هذا المنظور الجديد، والنظرة المتفتحة لأسباب الرقي والتقدم العلمي والإقتصاديوالإجتماعي والسياسي، نشأت مؤسسات علمية جديدة، في مختلف العلوم والتكنولوجيا، أطلق عليها إسم مخابر البحث[3]، وارتفع عدد الباحثين من 2000 باحث، عام 1997 إلى 1500 باحث، عام 2005، في حين انتقل عدد الأساتذة الباحثين، من 3500 إلى 12000 خلال نفس الفترة، بعد إنشاء 596 مخبرا في الجامعات[4]، هذا وقد عرفت منظومة التعليم العالي، والبحث العلمي في الجزائر تطورا كبيرا لافتا، وما تطور الشبكة الجامعية بـ 60 مؤسسة جامعية،

1 س. قصار، البحث العلمي في إطار البرامج الوطنية للبحث، في: المؤتمر العربي الأول: الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير من 21-23- ماي، الجزائر، 2000، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2000، ص.167.

2 عبد الكريم بن أعراب، دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر(2000-2004 المنجز) 2006-2010 المخطط، في: مؤتمر آفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي، دمشق، 11-14 كانون 2006، دمشق: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا،2006، ص.02.

3عبد الكريمبوصفصاف، المرجع نفسه.

4 بن أعراب عبد الكريم، دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004 المنجز) 2006-2010 المخطط، في: مؤتمر آفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي، دمشق، 11-14 كانون 2006، دمشق: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا،2006، ص.02.

موزعة على 41 ولاية في 2007، وتزايد عدد الأساتذة، إلى أكثر من 29000 أستاذ، وتعداد الطلبة ما يقارب 902300 طالب، من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الإستقلال، إلا مؤشرات دالة على هذا التطور، إن مثل هذا التطور السريع، مرده أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الإجتماعي المتزايد على التعليم العالي[1]، والذي نتج عنه تطورا معتبرا لمؤسسات التعليم العالي 58 مؤسسة تعليمية جامعية، تتكون من 34 جامعة[2]بما في ذلك جامعة التكوين المتواصل، 16 مركزا جامعيا، و05 مدارس وطنية، 06 معاهد وطنية، و04 مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين جامعتين (البويرة، غرداية)[3]، ضف إلى ذلك تسع مديريات للتكوين الجامعي، على مستوى وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، في حين أن سلسلة الإصلاحات المقررة، تضع أمام منظومة البحث العلمي في الجزائر، تحديات جديدة تخص، تكوين 28079 أستاذ باحث، و4500 باحث دائم، عام 2010[4]، وتتوزع شبكة التعليم العالي في الجزائر على أربعة و ثمانون 84 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 46 ولاية عبر التراب الوطني، تضم 36 جامعة 15 مركزا جامعيا و16 مدرسة وطنية عليا و05 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضيرية و قسمان تحضيريان مدمجان، وتتضمن مؤسسات التعليم العالي بالجزائر 648 مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية، من بينها 04 تنتمي إلى قطاعات أخرى، يعمل بها 21000 باحث، يوجد بينهم 1500 أستاذ باحث يعمل بصفة دائمة، وتضم الجامعة حوالي مليون و200 ألف طالب يؤطرهم حوالي 40977 أستاذ، من بينهم 28000 بصدد التحضير لشهادة الدكتوراه[5]، وبهذا بلغ عدد الجامعات في سنة 2012 بالجزائر 47 جامعة، و02 قسمان تحضريان مدمجان، 10 مدارس تحضيرية، 05 مدارس عليا للأساتذة، 19 مدرسة وطنية عليا04 ملحقات جامعية، 10 مركز جامعية[6]، وهذا نتيجة تقسيم مجموعة من الجامعات الكبرى على مستوى الوطن كجامعة الجزائر وقسنطينة وسطيف ووهران مستقبلا.

5. تمويل البحث العلمي وتطور ميزانيته بالجزائر 2007- 2012: ترقية البحث العلمي، تحتاج إلى تعبئة مجموعة موارد مادية، بشرية، ومالية، أما قوة البحث العلمي، فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد، وترشيد إستعمالها[7]، ويوضح الجدول الموالي الإنفاق على البحث العلمي بالجزائر:

السنوات	**المتو**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**	**المج**

1 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، ص.05.
2 اعتماد 07 مراكز كجامعات في أكتوبر 2008، منها: بشار، تبسة، معسكر، إضافة إلى 27 جامعة سابقة.
3 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، متا ح على الخط في:http://www.mesrs.dz/، أطلع عليه يوم: 27-01-2011، على الساعة: 18:00.
4 بن أعراب عبد الكريم، دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر(2000-2004 المنجز) 2006-2010 المخطط أعراب، المرجع السابق، ص.10.
5 بن موسى سمير، جودة التكوين و تنمية الأداء لأعضاء هيئة التدريس، التعليم العالي و البحث العلمي الجزائري في العلوم الاجتماعية على ضوء نظام الـ ل.م.د.: كلية العلوم الاجتماعية /جامعة وهران نموذجا، الملتقى الدولي حول البحث العلمي وتطبيقاته في العالم العربي 17-2011/4/18 جامعة 8 ماي 45 قالمة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، ص.09.
6 متاح على الخط في: http://www.mesrs.dz/ ، أطلع عليه يوم: 27-09-2012، الساعة: 11:26.
7 بن أعراب عبد الكريم، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، المرجع السابق، ص.182.

طبيعة التمويل☜	سط -1999 2005	007	008	009	010	011	موع 200 2011-7
تمويل محيطالبحث والبرامج الوطنية للبحث.	3.352	5. 411	1 5.161	1 6.777	1 7.134	1 8.194	72.6 86
الاستثمارات (هياكل قاعدية وتجهيزات كبرى).	2.359	4. 589	9. 179	6. 884	3. 442	3. 219	27.3 14
المجموع	5.711	1 0.000	2 4.350	2 3.661	2 0.576	2 1.413	100. 000

الجدول رقم -01- توزيع الغلاف المالي المخصص لتطوير وترقية البحث خلال الفترة الخماسية 2007-2011.

يدخل الإهتمام بالبحث العلمي في إطار تحسين مؤشرات التنمية البشرية، ودعمها وترقية إقتصاد المعرفة، حيث يتبلور هذا الخيار من خلال برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة الخماسية 2010- 2014. وهو نفس الأمر الذي إعتمدته في المخطط الخماسي لسنة 2008-2012 والذي بدأ مع سنة 2010 إلى غاية 2014. والذي وسع من مجالات البحث العلمي مقاربة بالقانون البرنامج 98-11، حيث خصصت الدولة في كل مرة ما قيمته مئة مليار دينار جزائري، وهو ما نستشفه من الجدول الموالي:

السنوات العناوين.	تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث.	الاستثمارات (الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى).	المجموع.
المتوسط 2005-1999	3.352.000.000	2.359.000.000	5.711.000.00 0
2008	8.410.507.800	4.589.492.200	13.000.000.0

			00
2009	13.221.072.000	9.178.984.000	22.400.056.000
2010	16.266.538.000	6.884.283.300	23.150.774.300
2011	16.892.216.000	3.442.119.150	20.334.335.150
2012	17.895.896.000	3.218.938.150	21.114.834.150
المجموع 2008-2012	72.686.227.800	27.313.772.200	100.000.000.000

الجدول رقم -02- يبين تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث و الاستثمارات بالدينار 2008-2012.[1]

ذكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن الدولة رصدت100 مليار دينار بمعدل 20 مليار دينار سنويا للبحث العلمي والتكنولوجي في إطار المخطط الخماسي للبحث العلمي والتكنولوجي الممتد من 2010-2014، وأوضح الوزير أن رئيس الجمهورية أكد إستعداده في حالة إستهلاك هذا المبلغ الهام لرصد مبلغ إضافي لتشجيع البحث العلمي، مشترطا أن تكون لهذه البحوث نتائج إيجابية على الوطن، ونظرا لاتجاه الجزائر حاليا نحو البحث العلمي التطبيقي، ذكر الوزير أن دائرته الوزارية سطرت برنامجا من أجل بلوغ حوالي 1200 مخبر بحث على المستوى الوطني مستقبلا، علما أن عدد المخابر الحالية 1150 مخبر بحث معتمد، يعمل في مختلف المجالات من بينها 200 مخبر بحث في العلوم الإنسانية، وحسب وزير التعليم العالي فقد تم إختيار10 ألاف و700 مشروع من بين 5000 بحث سيتم تقييمها قريبا، وأكد أن الجهود المبذولة من طرف الدولة لا تهدف فقط إلى بناء منظومة للبحث، بل سمحت أيضا بتحقيق نتائج إيجابية لا سيما على صعيد الأبحاث المنشورة، وأوضح في هذا الإطار أن عدد المنشورات المصنفة بلغت خلال السنوات العشر الأخيرة، حسب الموقع العالمي الدولي للبحث العلمي حوالي 32 ألف منشور، يغطي مختلف الحقول المعرفية المصنفة على الصعيد العالمي والإقليمي، وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا في مجال الأبحاث المنشورة، والمرتبة الأولى إفريقيا وال

[1] القانون رقم 08-05 المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق لـ 23 فبراير 2008 يعدل ويتمم القانون 98-11 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 22 غشت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 10، 27 فبراير 2008، ص. 37.

40 عالميا في مجال علوم المادة، بينما تحتل المرتبة الـ 51 عالميا في علوم الفيزياء والكيمياء، واعتبر أن هذه التصنيفات والمراتب مشرفة، غير أنه لا بد من الإستمرارية في البحث العلمي لاسيما في المجال المرتبط بالمحيط الإقتصاديوالإجتماعي، وبهذا الخصوص أشار إلى أن الوزارة ستعمل على تنصيب وتفعيل خلايا ولجان مشتركة، من أجل تقريب الباحثين من المؤسسات الإقتصادية والصناعية، إلى جانب فتح مراكز للتنمية والبحث التكنولوجي[1].

6. الخاتمة: يعاني البحث العلمي في الجزائر عراقيل منها المشاكل الإجتماعية للأساتذة الجامعين، والباحثين في الجزائر، وهو ما أدى إلى هجرة الأدمغة، حيث أن عدم إستقرار مؤسسات البحث العلمي بالجزائر، والوضع الصعب للباحثين، أدى إلى هجرة مكثفة للكفاءات الوطنية، إستفادت منها البلدان المتطورة[2]، كما أن مخابر البحث في الجزائر هي أحد مؤسسات البحث العلمي، التي ينبغي أن يكون دورها مركزيا في تطوير وأساليب التعليم العالي، وعلى العموم فإن المخابر في الجزائر لا يمكنها أن تؤدي دورها المستقبلي على أكمل وجه، دون تجاوز العديد من النقائص والسلبيات التي يمكن ملاحظتها من خلال تجربة السنوات الماضية[3]، وأهم تلك النقائص،نقص الروابط والتنسيق بينهم من أجل خدمة أهداف كبرى، من شأنه أن يضيع الكثير من الفرص والنتائج، ضعف الحافز المالي للباحثين، بل هو غير موجود في صيغته المباشرة، فالباحث ضمن المخابر لا يمكنه أن يحصل على أي تعويض مادي على جهده، مما يجعله يعزف عن المشاركة في أعمال المخبر، ضعف الإنفتاح على المحيط الإقتصاديوالإجتماعي، وعدم وجود إمكانية لتوفر الإطار البشري الإداري أو في مهام الدعم الفني المتخصص، ضعف نسبة الإستهلاك للإعانات المالية من طرف مخابر البحث المستفيدة، وترجع ذلك إلى ضعف طاقات إستيعابها بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية التي ميزت تسيير الغلاف المالي المخصص، ويعد مخبر البحث في الجزائر هيئة خاضعة لعدة تأثيرات مختلفة، وهو قادر على تشكيل إجابة خاصة للمتطلبات الخارجية التي يخضع لها، كما يملك حرية في جدولة أبحاثه وحرية في تسييرها، وبذلك فإن مخبر البحث يتمتع بإستراتيجية تمكنه من إنتاج المعرفة، فالتحدي الأساسي الذي ينبغي أن تواجهه مخابر البحث هو مساهمتها في تأسيس المعارف العلمية، وألا تسجن في دور وسيط بين أنواع من المحيط والمطالب، وبهذا يحقق المخبر مساهمته في تطوير وسائل التعليم وخاصة التعليم العالي، ويمكن القول في الأخير أن واقع البحث العلمي لا سيما في الدول العربية التي منها الجزائر، مازال يحتاج إلى مزيد من الإهتمام بغية النهوض به ومسايرته للبحث العلمي في الدول

[1] حراوبية رشيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم الخميس يومية المجاهد، يوم الجمعة 06 يناير 2012.

2 بن أعراب عبد الكريم، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، المرجع السابق.

3 بن نعمية عبد المجيد، دور المخابر العلمية بالجامعات الجزائرية، في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في وسائل واساليب التعليم العالي، مج.02، سجل أبحاث المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية " نحو بناء مجتمع معرفي " الظهران: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، من 24-27 فبراير 2008م. ص.535.

المتطورة، ولا يتحقق ذلك إلا بالوقوف على هذا الواقع، والتعرف على المشكلات التي يعانيها البحث العلمي لمعالجتها.